التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري

د. سحر عبود*
د. أسماء مليجي**

مقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة إنسانية جديدة بدأت في الصين (COVID-19) وانتشرت عبر العديد من دول العالم. ويتوقع أن تفوق في تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية آثار أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008/ 2009 الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929– 1939). ولن يقف حدود التأثير لهذه الأزمة على متغيرات الاقتصاد العالمي فقط بل ستمتد إلى رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد الأزمة وبداية ظهور أنماط جديدة في مختلف المجالات لم يكن يتوقع أن تحدث بهذا الشكل وهذه السرعة.

فبخلاف الخسائر البشرية، تسببت الأزمة في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020 الأمر الذي يفرض تداعياته على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم بما فيها مصر.

وتأتي أزمة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها، ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها منذ عدة عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016 والذي قد بدأ يسفر عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بنحو 5.6 % خلال عام 2018/ 2019 مقابل 4.2 في عام 2016/ 2017.

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/ 2009 مقابل 7% على مدى العاميين السابقين للأزمة أي بنسبة تراجع 35%. وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.8% لعام 2010/ 2011 مقابل 5.1% لعام 2009/ 2010 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%. وتتجاوز الأزمة الحالية في تأثيراتها الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معاً.

* مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي
** مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

ويتوقع أن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصر ليس فقط بظهور الفيروس فيها أوائل مارس 2020 وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية، وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهور الفيروس في الصين وانتشاره إلى الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسين لمصر، وبالتالي سوف تتأثر باضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تبنتها هذه الدول لمواجهة الفيروس.

وانطلاقاً من أن معدل النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية محل اهتمام صانعي السياسات والاقتصاديين باعتباره أحد المتغيرات الحاكمة للتنمية الاقتصادية، كما أكدت الأدبيات وبرهنت عليه التجربة الآسيوية. تهتم الورقة الحالية بتناول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر وأهم السياسات التي تبنتها مصر للحد من الآثار السلبية التي فرضتها الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته وقطاعاته.

وإيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه السياسات ليس فقط في تحديد الأثر الصافي لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته ومن أهمها النمو وإنما في قدرته على التعافي والانطلاق بعد الأزمة. تنتهي الورقة ببعض المقترحات حول أهم التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو ومسانده قطاعاته المحركة أثناء وبعد الأزمة.

وقد تم تناول موضوع الورقة من خلال الأجزاء التالية:

أولاً : تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي

ثانياً: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم وفي مصر

رابعاً: محاولة لتقدير الأثر الأولي للسياسات على النمو الاقتصادي في مصر: مدخل دالة الإنتاج

خامساً: التدخلات المقترحة لدفع النمو الاقتصادي في مصر

أولاً: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي

أظهرت تقديرات المؤسسات الدولية أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا قد تتجاوز أي تداعيات لأزمات سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008/ 2009 الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929-1939).

ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أبرزها أنها ترتبط بعدم اليقين حول خصائص الفيروس وتوقيت احتواء الأزمة والسيطرة عليه، كما أنها أزمة أثرت على جانبي العرض والطلب معا، وكذلك اتساع النطاق الجغرافي لها، وتأثر كافة القطاعات بها في نفس الوقت، وأخيراً أن سبب الأزمة غير اقتصادي له آثار اقتصادية واجتماعية بعكس الأزمات السابقة التي كانت بدايتها اقتصادية أو مالية بالأساس.

وقد تسببت الأزمة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020 الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم، والذي كان يحقق معدل نمو بطيء قبل الأزمة الحالية.

وقد تفاوتت تقديرات المؤسسات الدولية لحجم الخسائر على الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة. وقد قدرت مؤسسة بلومبرج أن الأزمة تسببت في خسائر بلغت 2.7 تريليون دولار، بينما قدر بنك التنمية الآسيوي (ADB) حجم الخسائر ما بين 77 مليار و347 مليار. كما قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب في انخفاض الإنتاج العالمي وخسائر في قطاع التصدير وحده وصلت إلى 50 مليار دولار. وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار دولار.

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة قد تصل إلى زيادة المتعطلين بنحو ما يقرب من 25 مليون على مستوى العالم مقابل 22 مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/ 2009 وذلك في مارس 2020 إلا أن متابعه أعداد المتعطلين نتيجة للأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد (ILO,2020).

وأخيرا، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين 30- 40% من قيمتها وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة تتراوح بين 50- 70% لعام 2020/ 2021 عن مثيلتها في 2021/2019.

أما عن تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي فقد بادرت كافة المنظمات الدولية بإصدار توقعاتها عن النمو الاقتصادي لعام 2020 ومنها مؤسسة ماكينزي (Mc kinesy)، والتي رصدت ثلاثة سيناريوهات محتملة لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالم وهي: السيناريو الأول الخاص بسرعة التعافي، والذي يتوقع أن يحدث انخفاض طفيف في معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 من 2.5 إلى 2%، بينما يتوقع السيناريو الثاني الخاص بالركود الاقتصادي تراجع في النمو العالمي ليسجل قيم تتراوح بين 1% و1.5%. بينما يفترض السيناريو الأخير الدخول في ركود عالمي مزمن نتيجة الوباء، وبهذا السيناريو لن يتجاوز النمو الاقتصادي العالمي 0.5% وقد يتحول إلى معدلات سالبة (Mckinsey & Company, 2020).

وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في ظل السيناريو الأول من 2.39 إلى 1.95% لعام 2020، وفي ظل السيناريو الثاني إلى 1.21%، ومعدلات سالبة في السيناريو الثالث.

كما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 2.4% عام 2020 مقابل 2.9 % في العام السابق، ومع انتشار الفيروس عالمياً واشتداد حدته قد يصل إلى 1.5% وهو معدل لم يشهده حتى وقت أزمة 2008/ 2009 (OECD,2020).

وقد خفض صندوق النقد الدولي (IMF) توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في أبريل 2020 ليصل -3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وعلى مستوى الدول يتوقع أن يكون تراجع النمو أكبر في الدول المتقدمة (معدل نمو -6.1%) أما الدول الناشئة والنامية يتوقع تراجعاً أقل (معدل نمو -1%) (IMF,2020).

هذا ويتم مراجعة كافة التقديرات السابقة من قبل المنظمات الدولية بشكل دوري في ضوء المستجدات المرتبطة بانتشار الفيروس وإمكانية السيطرة عليه.

ثانياً: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثرا بالأزمات الخارجية والداخلية، فقد تراجع النمو متأثرا بالأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/ 2009 مقابل 7% أي بنسبة تراجع 35%. وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير إلى 1.8% لعام 2010/ 2011 مقابل 5.1% لعام 2009/ 2010 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%. وتعتبر الأزمة الحالية أكبر بكثير من الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معا. هذا علاوة على الاختلاف التام بين الأزمة الحالية وأي أزمات سابقة سواء من حيث مصدر الأزمة ونطاقها وتأثيراتها المختلفة.

لن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصر فقط بظهور الفيروس بها وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهوره في الصين وانتشاره إلى الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسين لمصر وبالتالي سوف تتأثر متغيرات الاقتصاد المصري باضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية العديدة التي تبنتها مختلف الدول لمواجهة الفيروس.

فمن المتوقع أن تظهر آثار الأزمة على المتغيرات الكلية اعتبارا من الربع الثالث من العام المالي 2020/2019 حيث بداية تداعيات الأزمة على الصين ثم العالم ثم مصر وتستمر للربع الأخير في أفضل الأحوال وقد تمتد إلى أكثر من ذلك وفقا لإمكانية السيطرة على الفيروس عالميا ومحليا.

ويتوقع أن يكون للأزمة تداعيات عديدة على معدل النمو الاقتصادي من منظور الطلب والعرض مما يتطلب أن نعرض بإيجاز مصـــادر النمو والقطاعات المحركة قبل أن نبدأ بتوقع تداعيات الأزمة عليه.

1) النمو الاقتصادي قبل أزمة كورونا

تأتي جائحة كورونا لتفرض على الاقتصـاد المصـري تحديا إضـافيا للتحديات العديدة التي يعاني منها الاقتصـاد المصـري. ويزيد من صـعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سـنوات صـعبة بذلت مصـر فيها جهودا كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصـاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج للإصـلاح الاقتصـادي بدأ منذ 2016 بالشـراكة مع صـندوق النقد الدولي. وقد أسـفرت الإصـلاحات المتضـمنة في البرنامج عن تحسـن العديد من مؤشـرات الاقتصـاد الكلي ومنها تحسـن معدل النمو الاقتصـادي ليبلغ 5.6 % خلال عام 2018/ 2019 مقابل 4.2 في عام 2016/ 2017، وذلك كما يتضـح من الشـكل التالي. وعلى الرغم من هذا التحسـن في معدل النمو إلا أنها ما زالت أقل من نظيرتها قبل الأزمة العالمية، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2007/ 2008 – 2018/ 2019)

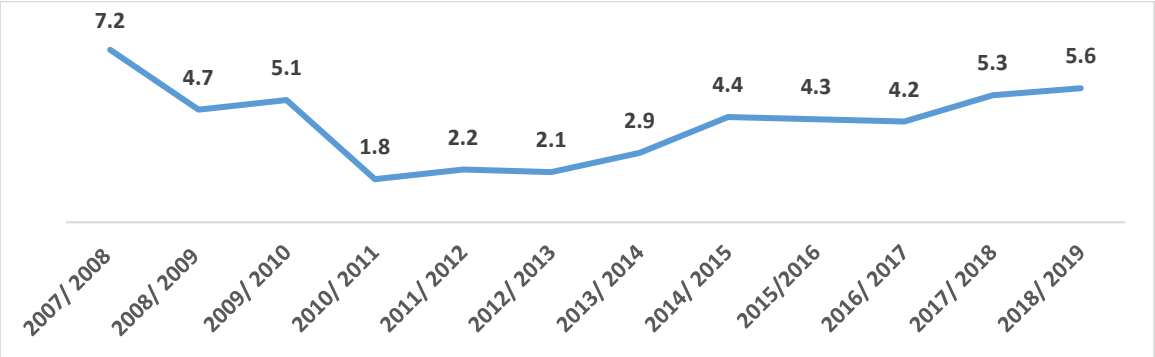

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية /www.http://mpmar.gov.eg.

تم تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بنحو 5.170 تريليون دولار، 70% منه للقطاع الخاص و30% للقطاع العام وذلك للعام المالي 2018/ 2019.

أ) على مستوى مصادر النمو

بلغ الاســـتهلاك الإجمالي 3.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2018/ 2019 مقابل 3.4 تريليون في العام الســابق وبالتالي يســتحوذ الاســتهلاك على 90 % من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (81% للاستهلاك الخاص و9% للاستهلاك الحكومي)

على الرغم من أن الطلب الاستهلاكي النهائي ظل هو المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضــي إلا أن مســاهمته في النمو شــهدت تراجعاً اعتباراً من العام المالي 2017/ 2018 مقابل زيادة أهمية الاســـتثمار لتمثل ما يزيد عن 40% من النمو المتحقق، وارتفعت المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو كما يتضح من الشكل التالي.

شكل(2): مصادر النمو خلال الفترة (2016 – 2019)

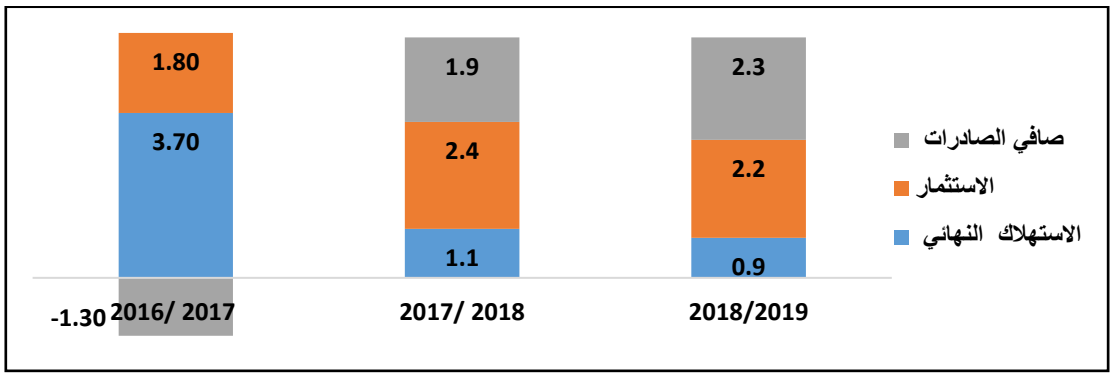

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

وعلى مستوى الاستثمارات، تقدر الاستثمارات الكلية بنحو 940 مليار جنيه عام 2018/ 2019 مقابل 739 مليار جنيه بزيادة بنسبة 27%. وبلغ معدل الاستثمار 17.7% مقابل 16.7% في العام الســابق. وبمقارنة معدل الاســتثمار 17.7 % بمعدل الادخار 6.2% يتضــح أنه مازالت هناك فجوة تقدر ب 10.5 نقطة مما يؤكد على الحاجة لمزيد من دفع معدل النمو الاقتصـــادي ومســتويات الدخول الحقيقية وفي نفس الوقت الحاجة الملحة لجذب الاســتثمار الخاص بشــقيه المحلي والأجنبي.

بينما يقدر الاستثمار الخاص بنحو 484.2 مليار جنيه خلال عام 2018/ 2019 مقابل 316.4 مليار في العام الســابق بزيادة 53%. ويمثل الاســتثمار الخاص 51% من إجمالي الاســتثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالي نفسه.

شكل(3): هيكل الاستثمارات الكلية للعام المالي 2018/ 2019

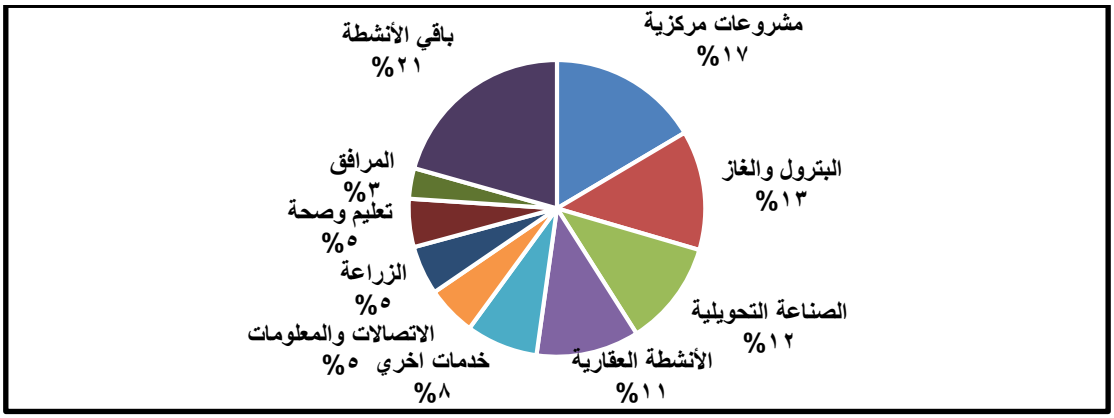

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

يتضح من الشكل (3) تركز الاستثمارات الكلية والعامة في المشروعات المركزية وأنشطة البترول والغاز والأنشطة العقارية يليها الصناعة التحويلية بينما تنخفض نسب الاستثمار إلى أقل من 5% لأنشطة التعليم والصحة والزراعة وهو ما قد يفسر تواضع معدل نمو القطاعات الإنتاجية نظراً لتدني الاستثمارات الموجهة إليها.

وأخيراً، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 8.2 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 7.7 مليار دولار في العام السابق. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات أكبر ثلاث دول تستثمر مباشرة في مصر. (البنك المركزي المصري 2020)

ب) على مستوى القطاعات

حققت خمسة قطاعات معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ضمت هذه القطاعات السياحة والاتصالات والاستخراجات والتشييد والبناء وقناة السويس، كما يتضح من الشكل التالي، وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو هذه القطاعات إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 25%.

شكل (4): معدلات النمو القطاعية خلال العام المالي 2019/2018

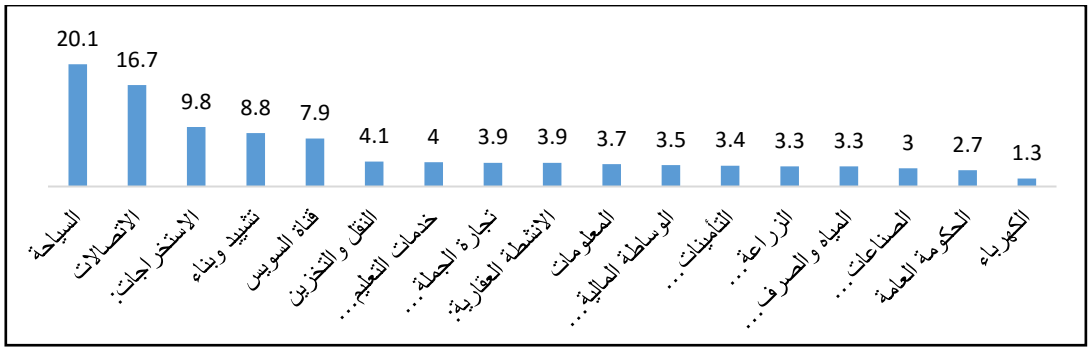

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

بينما شهدت قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة) معدلات نمو منخفضة على الرغم من كبر مساهمتهما في الناتج نحو 13% للصناعة و11% للزراعة. ويعتبر ذلك تراجعاً عن أدائها في فترات سابقة؛ فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في العام المالي 2009/ 2010 أي عقب الأزمة المالية العالمية معدل نمو 5.3% ونسبه مساهمة نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح من العرض السابق أنه على الرغم من التنوع المحدود في مصادر النمو إلا أنه ما زال نمو غير احتوائي وغير مستدام؛ حيث أن القطاعات المحركة له لا زالت قطاعات هشة عرضة للصدمات الخارجية وغير مولدة لفرص عمل مستدامة. ويبرهن على ذلك أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو إلى 5.6% ما زال معدل البطالة نحو 8.6% ويتجاوز 20% بين الشباب، وارتفاع نسبة السكان من الفقراء إلى 32.5 % وفقا لبيانات آخر مسح للدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2019/2018.

2) التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو

توقعت العديد من المؤسسات المحلية والدولية تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نتيجة لتداعيات الأزمة على مصادر النمو والقطاعات المحركة. بينما توقع صندوق النقد الدولي أن النمو لن يتجاوز 2% خلال عام 2020 ثم يتعافيا ليصل إلى 2.8 % في العام التالي 2021.

وقد وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ثلاثة سيناريوهات محتملة للنمو خلال العام 2021/2020 وهي:

1. سيناريو متفائل: يكون التعافي بنهاية العام المالي 2019/ 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 5.1%.
2. سيناريو متوسط: يكون التعافي مع نهاية سبتمبر 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 4.5%.
3. سيناريو متشائم (احتماله 30%): يكون التعافي مع نهاية ديسمبر 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 3.5%.

وقدرت مؤسسة ((International Food Policy Research Institute (IFPRI)) تراجع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين 2.1- 4.8 % في عام 2020 نتيجة تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس فقط بنسبة 10%- 15 % خلال عام 2019/ 2020 عن قيمتها عام 2019/2018 وذلك وفقا لمدي التشاؤم والتفاؤل بشأن انتهاء الفيروس (IFPRI,2020).

وأخيرا، وضع المركز المصري للدراسات الاقتصادية سيناريوهين للنمو أحدهما السيناريو المتفائل والذي يشـهد تراجع النمو إلى 3.5% عام 2020 ثم يتعافى إلى 4.7 % عام 2021. بينما وفقا للسـيناريو المتشـائم، يتراجع النمو إلى 2.3% عام 2020 ويبدأ في التعافي ليحقق نحو 3.1% عام 2021. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020)

وفيما يلي تحليل للتداعيات المحتملة على مصـــادر النمو والقطاعات المحركة وفقا لأحدث البيانات المتاحة:

أ) تأثر مصادر النمو بالأزمة

يتوقع أن تؤدي الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للسيطرة على الفيروس من حظر تجول جزئي وغلق المدارس وتخفيض أعداد العاملين بالمنشآت وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية وارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة إلى تراجع الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، هذا علاوة على تراجع حركة التجارة الخارجية السلعية والخدمية معا بجانبيها الصادرات والواردات.

بلغ الاستهلاك الخاص 802.7 مليار جنيه عام 2018/ 2019 ويمثل 81% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي و90% من إجمالي الاستهلاك. وحقق معدل نمو سنوي 1% وهو أقل كثيراً من المعدل أثناء الأزمة المالية العالمية حيث بلغ 6%، وبالتالي كان من السهل دفع الطلب المحلي وقتها ليحافظ على معدلات نمو مرتفعة وإيجابية ليصل إلى 4.7% خلال العام 2009/2008.

يسهم التراجع المتوقع لتحويلات العاملين بالخارج[1] وكذلك للإيرادات السياحية[2] بالإضافة إلى تراجع إيرادات قناة السويس في تراجع الدخول وبالتالي تراجع مستويات الاستهلاك حتى إذا لم يكن هناك توقف لحركة النشاط الاقتصادي داخلياً.

---

[1] **بلغت تحويلات المصـريين العاملين بالخارج نحو 25.2 مليار دولار بما يمثل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 39 % من مصادر النقد الأجنبي خلال العام 2018/ 2019 . وفقا للبنك الدولي، تعتبر مصر خامس أكبر دولة علي مستوي العالم من حيث اســـتقبالها للتحويلات. تأتي التحويلات بالأســـاس من دول الخليج والدول الأوروبية وهي أكثر الدول تأثرا بالأزمة .يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بنســـبة 12% خلال العام 2019/ 2020 عن قيمتها في 2018/ 2019. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020)**

ويوجد تقديرات أخري تتوقع تراجع في تحويلات العاملين مقارنة بقيمتها عام 2018 /2019 بنسبة 10% وفقا للسيناريو المتفائل و15% وفقا للسيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية 2020)

2 بلغت إيرادات قناة السويس نحو 5.7 مليار دولار بما يمثل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي و9% من مصادر النقد الأجنبي لعام 2018/ 2019. وفقا لهيئة قناة السويس انه في فبراير 2020 أي قبل تأثر مصر بالأزمة انخفض عدد الحاويات التي تمر بالقناة بنسبة 7.3 % وانخفض أيضا عدد سفن نقل الركاب والبضائع بنحو 22.2% و1.3% على التوالي. ومع تأثيرات الأزمة على تباطؤ التجارة الدولية نتيجة للأزمة يتوقع تراجع إجمالي إيرادات القناة بنحو 12.2% خلال 2020/19 عن قيمتها مقارنة بالعام السابق (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

ويوجد تقديرات أخري تتوقع انخفاض إيرادات قناة السويس مقارنة بقيم 2018/ 2019 بنسب تتراوح ما بين 10% للسيناريو المتفائل قد تصل الي 15 % في ظل السيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2020)

ولا يوجد تقديرات دقيقة حول تأثر الاستهلاك الخاص نتيجة لهذه المتغيرات إلا أنه وفقاً لدراسة (International Food Policy Research Institute (IFPRI) فإن تراجع الثلاث متغيرات فقط يتوقع أن تؤدي لتراجع الاستهلاك العائلي ليتراوح ما بين 153- 180 جنيها للفرد / شهرياً، أي فقد نسبة 9- 10.6 % من إجمالي الدخل. تشمل هذه المتغيرات تراجع الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس بنسبة 10- 15%. وتوصلت الدراسة إلى تأثر الاستهلاك العائلي بتراجع الإيرادات السياحية يليها تراجع تحويلات العاملين بالخارج يتجاوز بكثير تأثيرات إيرادات قناة السويس. كما أن تأثر الفقراء في الريف يرتبط بتراجع التحويلات بالأساس بينما تأثر فقراء الحضر يرتبط بتراجع الإيرادات السياحية.

يرتبط جزء من تأثير الأزمة على إجمالي الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومي بتوقيت انتهاء الأزمة وعودة الطلب المحلي والخارجي الذي توقف نتيجة للأزمة. وفي ضوء التوقعات بأن الأزمة ستسبب فقدان للوظائف وبالتالي للدخول وتوقف العديد من المشروعات خاصة متناهية الصغر والصغيرة، وكذلك أسر العاملين بالخارج اللذين ستتأثر التحويلات لديهم، يتطلب الأمر تدخلات تضمن توفر الدخل المناسب لهذه الفئات المتضررة، خاصة وأن الشرائح الدنيا من الدخول من المعروف أن ميلها الحدي للاستهلاك يكون أعلى.

وعلى مستوى الاستثمارات وفي ظل ارتفاع عدم اليقين سواء المرتبط بالأزمة و/أو المرتبط بالسياسات التي سيتم تبنيها يتوقع تراجع الاستثمارات الخاصة وهو ما قد حدث أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/ 2009 حيث تراجعت الاستثمارات الخاصة من 129 مليار جنيه قبل الأزمة إلى 95.5 مليار في عام الأزمة بنسبة تراجع 26%، وعوض هذا التراجع ارتفاع الاستثمارات العامة عام الأزمة إلى 104.5 مليار مقابل 71.5 في العام الذي يسبق الأزمة أي بنسبة زيادة بلغت 46%. الأمر الذي حافظ على بقاء الاستثمارات الكلية المنفذة عند 200 مليار جنيه خلال عام الأزمة وهي نفس قيمة الاستثمارات في العام السابق.

وأخيراً، نظراً لتراجع الطلب الخارجي والنشاط الاقتصادي في الخارج يتوقع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ثم الإمارات من أكبر المستثمرين في مصر ومن أكثر المتأثرين بآثار الفيروس. وقد سبق وأن شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً إثر الأزمة المالية العالمية ب 38% حيث انخفض إلى 8 مليار عام 2009/2008 مقابل 13 مليار في العام السابق. وشهد تراجعاً أكبر نتيجة لتداعيات ثورة يناير بنحو 200% حيث بلغ 2.2 مليار في عام 2010/ 2011 مقابل 6.8 مليار في العام السابق.

يؤدي تراجع التجارة العالمية بمقدار 1% الي انخفاض الإيرادات من قناة السويس بنحو 900- 950 مليون جنيه. (وزارة المالية،2020)

صافي الصادرات

يعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وهم الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات المتحدة من أكثر الاقتصـــادات التي تأثرت بأزمة كورونا. وفي محاولتهم لاحتواء الأزمة تبنت مجموعة من التدابير الاحترازية التي أدت لتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية مما أثر سلباً على التجارة الخارجية السلعية والخدمية.

التجارة الخدمية: توقفت التجارة الخدمية خاصة أنشطة السياحة نتيجة غلق المجال الجوي وكذلك عودة المبعوثين من الخارج ســواء للتعليم أو لتلقي العلاج. يتوقع أن تؤثر الأزمة ســلباً بشــكل مباشــر على صــافي الميزان التجاري الخدمي والذي حقق الميزان الخدمي فائضــاً بلغ 13 مليار دولار عام 2018/ 2019 مقابل 11 مليار في العام الســابق. ويرجع هذا الأثر الســلبي نتيجة لانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس واللذين يمثلان معاً 75% من إجمالي متحصلاته وتبلغ قيمة إيراداتهما 12.6 و5.7 مليار دولار على التوالي.

التجارة السلعية: تعاني مصر من عجز مزمن في الميزان التجاري بلغ 38 مليار دولار بما يمثل 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018/ 2019 والأثر النهائي للأزمة على العجز سيكون محصلة الأثر على جانبيه معاً.

فقد بلغت الصــادرات الســلعية 25.5 مليار دولار عام 2019 ويســتحوذ الاتحاد الأوروبي على 42% منها، 23% للدول الآسيوية غير العربية و13% للولايات المتحدة و9.4 % للسعودية.[1] ويتوقع تراجع الطلب الخارجي وبالتالي الصادرات المصرية بما لا يقل عن 25% خلال 2020 سواء للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مع حتمية حدوث تأخر في التسليم نتيجة تشديد إجراءات الدخـــــول في ظل الأزمة (American Chamber of Commerce in Egypt 2020).

وعلى مستوى الواردات، فقد بلغت نحو 65 مليار دولار عام 2019 منها 34% تأتي من الاتحاد الأوروبي بينما 19% من الواردات المصــرية جاءت من الصــين و8.4% من الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يتوقع أن تشـــهد الواردات انخفاضـــا نتيجة للأزمة وحيث أن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة لأن أغلبه سلع أساسية من غذاء وبترول وسلع وسيطة ومستلزمات إنتاج مما لا شك فيه أنه سيترتب على انخفاض الواردات عجز في مستلزمات الإنتاج لصناعات متعددة ومنها الإلكترونيات والملابس الجاهزة وغيرها.

[1] بيانات UN Comtrade Statistics, Trade map

وقد توقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية انخفاض الصـــادرات والواردات بنحو 19% و8.7% على التوالي عما هو مســـتهدف خلال العام 2020/2019 مما يزيد من عجز الميزان التجاري بنحو 10.5%، كما تفاوتت تقديرات تراجع المجموعات الســـلعية المختلفة للصـــادرات والواردات، وهو ما يحتاج لمزيد من التفصيل، إلا أنه من المؤكد أن أي تراجع في التجارة سيؤثر سلباً على التشغيل وبالتالي على الدخول ومن ثم على الطب النهائي.

ب) تأثر القطاعات الاقتصادية بالأزمة

يتباين أثر الأزمة على القطاعات الاقتصـــادية ويتوقع أن يكون هناك قطاعات متضـــررة وعلى رأسـها السياحة والصـناعات التحويلية والتشـييد والبناء. وأخرى صـاعدة يمكنها تحقيق قفزات في معدل نموها أثناء الأزمة ويمكن أن تسـتمر إذا قدمت الدولة المسـاندة الكافية لها وتحديداً قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك قطاع المستلزمات الطبية والدوائية.

وفيما يلي عرض موجز لتأثر قطاعي الســـياحة والصـــناعات التحويلية كنماذج للقطاعات المتضررة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كنموذج للقطاعات المستفيدة.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الأزمة، حيث تراجعت الحجوزات بنســبة 80% خلال يناير – مارس 2020 عن نسـبتها في الربع المناظر. وتسـاهم السـياحة والطيران بنحو 12% من الناتج المحلى الإجمالي ويقوم بتوظيف نحو 10% من إجمالي القوى العاملة المصـــرية. وقد حققت الإيرادات الســـياحية أعلى قيمة لها لتبلغ 12.6 مليار دولار لعام 2018/ 2019 وهو مـا يمثـل 2.4 % من النـاتج المحلي الإجمـالي. ووفقـا لتقـديرات وزارة السياحة والطيران فإن الأزمة تحمل قطاع السياحة بخسائر تقدر بنحو مليار دولار شهريا. هذا فضلاً عن تحمل قطاع الطيران خسائر تقدر بنحو 2.25 مليار جنيه نتيجة تعليق حركة الطيران وفقا لتصريحات نشرت لوزارة الطيران المدني.

يتوقع تراجع الإيرادات السياحية بنحو 6 مليار دولار خلال عام 2019/ 2020 لتبلغ إجمالي الإيرادات 10.7 مليار دولار مقابل إيرادات متوقعة قبل الأزمة 16.7 مليار لنفس العام أي تراجع بنسبة 35% خلال عام 2019/ 2020 عن قيمتها في العام السابق (المركز المصري للدراسات الاقتصادية 2020).

ولن تقف التأثيرات السلبية عند قطاع السياحة وحده بل ستمتد إلى القطاعات المرتبطة به، حيث يعد قطاع السياحة من القطاعات شديدة التشابك مع القطاعات الأخرى (الغذائية، المنسوجات والمفروشات، المواصلات، التشييد والبناء، وغيرها).

الصناعات التحويلية

يعتبر أحد أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج أو التشغيل أو التصدير. حيث يقدر الناتج المحلي الصناعي بنحو 657 مليار جنيه عام 2018/ 2019، كما تبلغ مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 13% بمعدل نمو 3% خلال العام المالي 2018/ 2019 مقابل 16% متوسط مساهمة في السنوات السابق. ويرجع ذلك إلى تواضع نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات 11.4 % من إجمالي الاستثمارات وهو نصيب مساوي للاستثمارات في الغاز الطبيعي ومقارب لنصيب الأنشطة العقارية.

وقد بلغت الصادرات الصناعية[1] 16.7 مليار دولار بما يمثل ما يتجاوز 60% من إجمالي الصادرات المصرية. ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على 34% والدول العربية 30% بينما 16% للدول الآسيوية غير العربية لعام 2019.

بينما بلغت الواردات الصناعية 53.8 مليار دولار تمثل 80% من إجمالي الواردات المصرية لعام 2019. وتأتي 41% من الواردات من الدول الآسيوية غير العربية وغالبيتها من الصين و33% من الاتحاد الأوروبي لعام 2019.

تعتمد الصناعة في مجملها على مستلزمات الإنتاج الأولية والوسيطة المستوردة وتمثل 44% من إجمالي الواردات المصرية لعام 2019. (وزارة التجارة والصناعة ،2019)

جدول (1): تقديرات أثر الأزمة على القطاع الصناعي

بيان	السيناريو المتفائل	السيناريو المتوسط	السيناريو المتشائم
قيمة الناتج الصناعي	**657 مليار جنيه**	**649 مليار جنيه**	**639.4 مليار جنيه**
معدل نمو الصادرات الصناعية	**-14% عن المعدل عام 2019**	**-28%**	**-56%**
معدل نمو الواردات الصناعية	**-7% عن المعدل عام 2019**	**-15%**	**-30%**

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: الصناعات التحويلية مجتمعة، العدد 6، أبريل 2020.

وبالتالي فإن نقص المستلزمات سوف يؤثر على قدرة المصانع على استمرار الإنتاج خاصة مع تأثر العمال بالفيروس وانتشار الإصابات وبالتالي غلق المصانع وفي نفس الوقت في ظل

[1] تضم كافة الأكواد السلعية (99 -15 HS) باستثناء كود النفط 27.

انخفاض الطلب العالمي نتيجة للأزمة يتوقع تراجع الصـادرات الصـناعية التي تمثل 57% من إجمالي الصادرات المصرية.

وسـينسـحب تأثر الصـناعات التحويلية بشـكل عام على العديد من الأنشـطة الاقتصـادية الأخرى نظراً للروابط الأمامية والخلفية للقطاع مع باقي القطاعات، علاوة على أثرها على التشغيل أيضا. وتجدر الإشـارة إلى أن مدى وشـدة تأثير الأزمة يتفاوت وفقا للنشـاط الصـناعي الفرعي، فهناك صـناعات سـوف تنتعش مع الأزمة ومنها المسـتحضـرات الصـيدلانية والدوائية وإنتاج مسـتلزمات المستشفيات وكذلك بعض فروع الصـناعات الغذائية، بينما تعاني صـناعات أخري مثل السيارات والصناعات الهندسية والملابس لذا فهي تستحق دراسة منفصلة.

قطاع الاتصالات

حقق القطاع أعلى معدل نمو سنوي كما سبق أن أشرنا 16.7% عام 2019/2018 لكن يظل تأثيره غير كافي على دفع النمو بشكل كبير نظراً لتواضع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي (2%). ويرجع ارتفاع معدل نمو القطاع إلى توجه الدولة نحو الشمول المالي والتحول الرقمي؛ حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر المحمول 39 مليون مستخدم بمعدل نمو سنوي 11%.

وقد أدت الأزمة إلى التعجيل بالتحول الرقمي في قطاعات التعليم والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية؛ فبصدور قرار تعليق الدراسة، وفرض حظر التجوال الجزئي، والتوسع في تطبيق الإجراءات الاحترازية واتجاه المؤسسات الحكومية والخاصة للسماح لموظفيهم بأداء مهامهم من المنزل عبر الإنترنت، تزايد الطلب بشدة على شبكات الإنترنت (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020).

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم وفي مصر

1) السياسات على مستوى العالم

فرضـت أزمة كورونا على الدول بمختلف مسـتوياتها التنموية تحديات اقتصـادية واجتماعية غير مسـبوقة، الأمر الذي دفع العديد من المنظمات الدولية لتقديم حزم تحفيزية لدعم جهود أعضـاؤها

في الحد من انتشـــار الفيروس ومواجهة تداعياته من جانب[1] ومن جانب آخر دفعت الأزمة كافة الدول إلى تبني سياسات عاجلة سواء لمواجهة الأزمة الصحية أو لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية أو الإثنين معا.

وتنوعت السـياسـات الاقتصـادية ما بين سـياسـات مالية تحفيزية وأخري نقدية توسـعية وثالثة قطاعية.[2] ضـمت **السـياسـات المالية:** توسـع الإنفاق على الصـحة والبحوث الخاصـة بالفيروس وشراء مستلزمات الوقاية وتجهيزات المستشفيات، وكذلك تأجيل المدفوعات الضريبية المستحقة على الأفراد والشركات.

بينما ضمت **السياسات النقدية:** تخفيض أسعار الفائدة وضمانات قروض للبنوك وتوسع البنوك المركزية في شراء السندات السيادية.

وأخيرا، ضمت **السياسات القطاعية** حزم لمساندة القطاعات المتضررة نتيجة الأزمة مثل السياحة وذلك من خلال توفير السـيولة لها، وتحمل الدولة للأجور أو لنسـبة منها لتحفيز الشـركات على الاحتفاظ بالعمالة، وتأجيل الإيجارات ورسـوم المرافق للمنازل والشـركات الصـغيرة، وتقديم إعانات بطالة عاجلة، ودعم مادي مباشر للفئات ذات الدخول المتدنية، ودعم وتيسيرات تمويلية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. (صندوق النقد العربي، 2020)

2) السياسات التي تبنتها مصر

مع بداية ظهور الفيروس وانتشاره في مصر خلال مارس 2020، بادرت الدولة باتباع سياسات استباقية للحد من تراجع معدل النمو الاقتصادي، ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة، حتى وإن كان من المبكر رصد أثرها وفعاليتها الآن. وقد ركزت السياسات على جانبين: أولهما زيادة الدعم الموجه لقطاع الصحة للسيطرة على الفيروس، ثانيهما: مساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمة. وقد تنوعت السياسات التي تبنتها مصر

[1] ومنها صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة العشرين وغيرها.

[2] IMF, IMF policy tracker, 2020

في مواجهة الأزمة ما بين سياسات مالية وأخري نقدية ونعرض فيا يلي هذه السياسات بمزيد من التفصيل:[1]

أ) السياسات النقدية

- مع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة ب 300 نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25 بالمائة، و10.25 بالمائة، و9.75 بالمائة على التوالي (البنك المركزي المصري، 2020).
- تأجيل سداد أقساط القروض لمدة 6 شهور، وإسقاط استحقاقات قدرها 10 مليار جنيه للعملاء الأفراد غير المنتظمين.
- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.
- مبادرة تخفيض الديون للأفراد المقترضين.
- خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى 8% بدلا من 10% وتضم هذه المبادرات: 100 مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة، و50 مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل
- إتاحة 50 مليار جنيها لتمويل الإسكان لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.
- برنامج لإسقاط المديونية على المزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020.
- إتاحة 50 مليار تمويل بفائدة 8% لشركات السياحة وبفترات سماح 6 شهور حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها أثناء الأزمة.
- للحد من السيولة في المعروض النقدي، تم وضع حد أدني وأقصى لعمليات السحب والإيداع للأفراد مع توسيع قيود التعاملات اليومية للشركات.
- للحد من الدولرة طرحت البنوك العامة شهادات بعائد 15% للأفراد.

[1] مصادر متنوعة ضمت مجلس الوزراء، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة والصناعة، هيئة الرقابة المالية.

ب) السياسة المالية

وفقا لوزارة المالية، تم تخصـــيص حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه لمواجهة الأزمة بما يمثل 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2018/ 2019 ولتمويل الإجراءات التالية:

- زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية:
  1. اعتماد إضافي 4 مليار لوزارة الصحة للتجهيزات ورفع كفاءة المستشفيات بها.
  2. 200 مليون جنيه اعتماد إضافي لمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة بخطة وزارة الصحة
  3. 2.25 مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية ب 75%.
  4. رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمســتشــفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومســتشـفيات جامعة الأزهر التي تُصـرف حاليا بما يتراوح بين 400 إلى 700 جنيه، لتصبح 2200 جنيه شهريًا
- منحة شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة 3 شهور.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر.
- إلغاء رسوم المنظومة الإلكترونية للممولين من الأشخاص الطبيعيين هذا العام.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- رفع الحجوزات الإدارية عن كافة الممولين الذين لديهم ضــريبة واجبة الســداد مقابل ســداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم.
- إعفاء الأجانب من ضرائب الأرباح الرأسمالية وتأجيلها للمقيمين حتى بداية عام 2022.
- تقســيط ضــريبة الدخل المســتحقة عن عام 2019 لكل الشــركات العاملة في القطاعات المتضررة (الطيران، والسياحة، والصناعة، والتصدير).
- تأجيل الضرائب المستحقة القطاعات المتضررة دون فوائد أو غرامات تأخير.
- مد وقف ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين.

ج) السياسات القطاعية

ضمت مجموعة من الإجراءات لمساندة القطاعات المتضررة من الأزمة ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية أثناء الأزمة. ويعرض الجدول التالي أهم هذه الإجراءات.

جدول (2): أهم السياسات القطاعية التي تبنتها مصر لمواجهة الأزمة

القطاع	إجراءات المساندة
الطيران والسياحة:	1) تم توفير قرض مساند للطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين، على أن تتحمل وزارة المالية الأعباء 2) سداد وجدولة المستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران لمدة 6 شهور 3) مبادرة للتمويل السياحي بقيمة 50 مليار جنيه بتكلفة 8% لتمويل مصاريف تشغيل المنشآت السياحية 4) إعفاء الكافتيريات والبازارات التابعة للمجلس الأعلى للأثار من الإيجار حتى انتهاء الأزمة
الصناعة:	1) خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة لـ4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالي والفائق بقيمة 10 قروش وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة 5 سنوات 2) توفير 2.5 مليار جنيه لسداد مستحقات المصدرين حتى يونيو 2020 3) استمرار مبادرة البنك المركزي لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة 100 مليار جنيه بتكلفة 8%
البورصة:	1) تخفيض جميع مصروفات البورصة ومصر للمقاصة والرقابة المالية وصندوق حماية المستثمر 2) تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح 5 بدلا من 6.25 في المائة ألف 3) وتخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدين لتكون 10 في المائة ألف

المصدر: مصادر متنوعة ضمت مجلس الوزراء، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة، هيئة الرقابة المالية،

رابعاً: محاولة لتقدير الأثر الأولي للسياسات على النمو الاقتصادي في مصر: مدخل دالة الإنتاج

تزخر الأدبيات بالعديد من المناهج والآليات التي يمكن من خلالها تتبع أثر الأزمات على النمو الاقتصادي سواء باستخدام حسابات النمو أو دالة الإنتاج (Cob-Douglas Production Function). وقد حاولت الورقة الاعتماد على هذا المدخل باعتباره مدخل أساسي يجمع كافة مصادر النمو من مقومات مادية وبشرية بالإضافة إلى اعتبارات الكفاءة في إدارة هذه المقومات لتحليل أثر ما تم اتخاذه من سياسات على معدل النمو الاقتصادي وفي ضوء افتراضات محددة.

وتأسيساً على ما سبق يأتي هذا الجزء من الورقة للبناء على المحاولات السابقة التي تناولت تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي، وذلك بتقديمها منهجية مغايرة تأخذ في اعتبارها التفاعل بين محددات الإنتاج الثلاثة وهي العمل ورأس المال وكذلك الإنتاجية الكلية للعوامل، مما يسمح بدراسة واختبار أثر العوامل والسياسات المؤثرة على هذه المحددات، والتي ترتفع أهميتها في وقت الأزمات والتي غالباً ما يصحبها عدم اليقين حول فعالية السياسات المختلفة في علاج التداعيات الاقتصادية، مما يتطلب إجراء اختبار لهذه الفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة منها قبل البدء في تطبيقها والتوسع بها، وكذلك تحديد مدى التغير المناسب بهذه السياسات. وتجدر الإشارة إلى أن النموذج المقدم يُعد بمثابة نقطة البداية، والتي يمكن الانطلاق منها والبناء عليها، لوضع نموذج أوسع للاقتصاد يأخذ في اعتباره بجانب العوامل المباشرة المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العوامل غير المباشرة أيضاً.

1) افتراضات النموذج

يرتبط التعرف على تبعات الأزمة بمدي اليقين وحداثة البيانات المتاحة وبما أن الأزمة الحالية ارتبطت بمزيد من عدم اليقين وبالطبع لا يواكبها بيانات متاحة، وبالتالي من الصعب الوصول لتقديرات دقيقة. لذا سيتم الاسترشاد بأزمتين للوصول إلى افتراضات موضوعية وذلك للمتغيرات المفسرة لدالة الإنتاج والتي لم يتاح عنها توقعات منشورة، وهما "الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/ 2009" باعتبارها مثال لأزمة خارجية "والأزمة الناتجة عن ثورة يناير 2011" كمثال لأزمة محلية وهو الأمر الذي اتبعته دراسة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020) التي اعتمدت على أثر الأزمتين في مصادر نمو الناتج لتقدير معدلات النمو المتوقعة خلال المراحل الزمنية للأزمة.

يضاف إلى ذلك استعانة الدراسة بما تم اتخاذه من سياسات خلال الأزمة وتحديداً قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة ب 300 نقطة أساس في مارس 2020، وكذلك مستهدفات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حول التقديرات المتوقعة للاستثمارات العامة والخاصة بمصر خلال الفترة (2020/2019 – 2022/2021). وفي ضوء ما سبق يستند النموذج المقترح على مجموعة الافتراضات التالية:

- زيادة معدل نمو الاستثمارات العامة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي خلال الأزمة، ثم ثباتها مع إعادة هيكلتها وذلك بتوجيه مزيد من الاستثمارات لقطاع الصحة وكذلك لتعويض الانخفاض في الاستثمارات الخاصة خلال الأزمة.
- تراجع الاستثمارات الخاصة نتيجة عدم اليقين بشأن الأزمة وتبعاتها ونتيجة لتراجع الطلب الخارجي واضطرابات سلاسل التوريد العالمية والمحلية نتيجة للأزمة، ثم ارتفاعها نتيجة التعافي من تبعات الأزمة.
- اتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك بتخفيض سعر الإقراض بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والحفاظ على أداء القطاعات وتخفيض قيمة الفوائد على الدين الحكومي وبالتالي تحسين وضع الموازنة العامة للدولة.
- تحرك طفيف لسعر الصرف خاصة وأن الأزمة فرضت ضغوطاً كبيرة على مصادر النقد الأجنبي وتحديداً الصادرات (44% من النقد الأجنبي)، وتحويلات العاملين بالخارج (39 من النقد الأجنبي)، وإيرادات قناة السويس (9%)، والإيرادات السياحية) مما يضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وإن لم يظهر هذا الأثر فورا نظراً لوفرة الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلا أنه على المدي المتوسط والأطول ومع استمرار الأزمة سيؤثر سلباً على قيمة الجنيه المصري.
- ارتفاع طفيف في معدل التضخم نتيجة لتداعيات الأزمة على سلاسل التوريد محليا وعالميا بالإضافة إلى تقليص ساعات الإنتاج وسوء منظومة التجارة الداخلية وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجيستية.
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة لتداعيات الأزمة على القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة العمل ومنها السياحة وتوقف أنشطة التشييد والبناء بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على القطاع غير الرسمي الذي يمتص عدد كبير من العمالة علاوة على عودة غالبية المصريين العاملين بالخارج نتيجة الأزمة.
- تراجع طفيف في معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، وذلك نتيجة تراجع مخصصات الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول (3): افتراضات النموذج

العام	سعر الفائدة	سعر الصرف	معدل التضخم	معدل نمو الاستثمارات العامة	معدل نمو الاستثمارات الخاصة	معدل البطالة
2019/2020	10.25	16.78	9.2%	17%	-37%	11.00
2020/2021	10.25	17.68	10.12%	11%	-53%	13.00
2021/2022	10.25	16.77	9.8%	0%	33%	10.50

2) مكونات النموذج المقترح

تفترض دالة الإنتاج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم توليده في ضوء ثلاثة عناصر رئيسية وهي عنصر العمل، وعنصر رأس المال، وعنصر الإنتاجية الكلية للعوامل (Total Factor Productivity) من خلال الصيغة التالية (Ibrahim, 2010)

$$Y_t = K^{V*} L^{1-V} * TFP_t$$

بحيث Y_t تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t؛ وتشير TFP_t إلى الإنتاجية الكلية للعوامل في الزمن t؛ بينما تشير V و $1-V$ إلى إنتاجية رأس المال والعمل على التوالي، كما تشير K_{t+1} إلى رأس المال في الزمن $t+1$.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا الإطار على منهجية ديناميكيات النظم (System Dynamics Methodology) (Qi-Fan,etal, 2005). وفي ضوء دالة كوب دوجلاس للإنتاج وفي إطار منهجية ديناميكيات النظم يتكون النموذج العام بالورقة من ثلاثة نماذج فرعية مترابطة معاً في نموذج عام أكبر، وهي نمـــوذج لرأس المـــال، ونموذج للعـــمل ونموذج للإنتاجية الكلية للعوامل. كما يتكون كل نموذج من عدد من المتغيرات والمعلمات.

أ) رأس المال *Capital*

في ضوء عدم توافر بيانات سنوية عن قيمة رأس المال بمصر، فقد اعتمدت الدراسة على تقديرات لرأس المال في دراسات سابقة (*Ibrahim,2010*) ومن ثم تم تقدير قيمة رأس المال سنوياً في ضوء ما يتم إضافته سنوياً من استثمارات واستبعاد قيمة إهلاك رأس المال كما يلي:

- **إهلاك رأس المال:** والذي يؤدي إلى تناقص القيمة المتراكمة لرأس المال المادي سنوياً. وتتوقف القيمة السنوية لإهلاك رأس المال على عمر الأصول الإنتاجية، والذي قُدرت قيمته وفقاً لنموذج المحاكاة بهذه الدراسة بنحو 20 عاماً لمصر.

- **الاستثمارات المحلية (الاستثمار الخاص والعام)**، والتي تؤدي إلى زيادة القيمة المتراكمة لرأس المال سنوياً.

بالنسبة للاستثمار العام، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات الاستثمار الفعلية خلال فترة الدراسة والتي تصدرها وتنشرها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار العام يتحدد في ضوء قرارات اقتصادية للدولة في ضوء الموارد المالية المتاحة وأهداف خطة التنمية المستدامة لمصر.

بالنسبة للاستثمار الخاص: نظراً لعدم وجود تقديرات دقيقة للاستثمار الخاص في مصر، فإن الدراسة قامت بتقدير حجم الاستثمار الخاص استناداً إلى عدد من محددات الاستثمار في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل وجرانجر (Engle Granger Cointegration Approach). وباستخدام المنهجية السابقة فقد جاءت نتائج التقدير لتشير إلى أن محددات الاستثمار الخاص بمصر تتمثل في سعر الفائدة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وحجم الناتج المحلي الإجمالي هذا فضلاً عن عنصر مخاطر الاستثمار الناتجة عن عدم التأكد من بيئة ممارسة الإعمال؛ والتي بالطبع تؤدي إلى تراجع قيمة الاستثمارات في وقت الأزمات.

وقد أظهرت نتائج التقدير عن وجود تأثير سلبي لكل من سعر الفائدة على الإقراض ومعدل التضخم على الاستثمارات الخاصة بمصر، حيث أن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمارات.

وبالمثل فإن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الخاصة، حيث يصاحب ارتفاع معدلات التضخم تناقص في القوة الشرائية للمستهلكين، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وكذلك تراجع في قيمة الأصول الحقيقية للاستثمارات، مما يؤثر بالسلب على حجم الاستثمارات الخاصة.

وبخلاف ما سبق فقد جاءت نتائج التقدير لتشير إلى وجود أثر إيجابي لسعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار ونمو الاستثمارات الخاصة. وتُعد هذه النتيجة ذات دلالة بالنسبة لمصر، حيث تعكس هذه الإشارة اتجاه الدولة للإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف مما انعكس إيجابياً على توقعات المستثمرين حول مزيد من الإصلاحات إلى جانب زيادة تنافسية المنتجات المصرية وتحفيز الاستثمار وخاصة الأجنبي بغرض التصدير والاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية لمصر مع دول العالم، وكذلك أثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي.

2) عنصر العمل *Labor*

تم قياس عنصر العمل في النموذج من خلال نسبة المشتغلين من قوة العمل، وتم الحصول على بيانات المشتغلين وقوة العمل خلال فترة الدراسة من بيانات مسح القوى العاملة التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

3) الإنتاجية الكلية للعوامل *Total Factor Productivity*

أما فيما يتعلق بالإنتاجية الكلية للعوامل فقد تم تقديرها على أساس أنها الجزء المكمل لمساهمة عنصري رأس المال والعمل بمصر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Solow Residual) (*Shahin,2010*) وفيما يتعلق بمعدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بمصر، فقد أشارت نتائج المحاكاة باستخدام منهجية ديناميكيات النظم إلى أن قيمتها تبلغ نحو 1.9% سنويا.

4) <u>نتائج التقدير</u>

في ضوء السياسات التي تبنتها الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، وفي ضوء افتراضات النموذج من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 3,9% خلال عام 2020/2019، ثم إلى نحو 2,6% خلال عام 2021/2020، ثم يأخذ في التعافي خلال عام 2022/2021 ليسجل نحو 2,9%.

وبمقارنة نتائج النموذج مع سيناريوهات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يتضح أن النموذج المقترح يتماشى إلى حد كبير مع نتائج السيناريو الأكثر احتمالاً للوزارة. وهو ما يُدلل على إمكانية استخدام هذا النموذج لدراسة أثر السياسات على مكونات عناصر الإنتاج الثلاثة ومن ثم على النمو الكلي.

<u>خامساً: التدخلات المقترحة لدفع النمو الاقتصادي في مصر</u>

اشتركت كافة التقديرات الخاصة بتأثير الأزمة على النمو على حتميه انخفاض النمو وإن اختلف حجم الانخفاض وتفاوت توقيت التعافي وفقاً لمدى التشاؤم والتفاؤل حول توقيت احتواء الأزمة والسيطرة على الفيروس.

وبالرجوع إلى الأدبيات التي تناولت دور السياسات الاقتصادية المختلفة في وقت الأزمات، نجد أن هناك تحفظات على فعالية السياسة النقدية وقت الأزمة. حيث أن ارتفاع عدم اليقين المصاحب للأزمة مع ارتفاع أسعار الفائدة نسبيا حتى بعد تخفيضها يحد من تأثير السياسة النقدية على دفع الاستثمار الخاص خاصة في ظل صعوبات بيئة الأعمال بشكل عام. وبالتالي يظل المجال مفتوحاً

أمام دور أكبر للسياسة المالية من خلال الإنفاق العام[1] بشقيه الاستهلاكي والاستثماري إلا أن الإفراط في الإنفاق العام قد يؤدي إلى حدوث أزمة كبيرة في الدين العام مستقبلاً وتعد هذه مشكلة جوهرية بالنسبة للدول ذات المديونية المرتفعة من قبل الأزمة ومنها مصر. وقد طرحت دراسات أخري حلولا لهذه الإشكالية تتمثل في أنه لا يشترط لدفع النمو الاقتصادي أن يتم زيادة الإنفاق العام فقد يكفي إعادة توزيعه لصالح القطاعات ذات الأولوية. ويرجع ذلك إلى أن سوء تخصيص الموارد هو السبب وراء تحقيق معدل نمو أقل من المعدل الأمثل خاصة في الدول النامية. (Yilmaz,2018)

وانطلاقا من الدور المحوري الذي تلعبه السياسات ليس فقط في تحديد الأثر الصافي لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته ومن أهمها النمو وإنما في قدرته على التعافي والانطلاق بعد الأزمة. يكون من المهم **إيجاد آلية لمتابعة انعكاسات السياسات الحكومية التي تم اتخاذها على مختلف الفئات المستهدفة بشكل مستمر حتى يمكن مراجعتها في ضوء المستجدات وتحسينها بما يزيد من كفاءتها ويتطلب ذلك تواصل مع المستهدفين بشكل مباشر.**

وفيما يلي مجموعة من التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو ومسانده قطاعاته المحركة وتم تقسيمها إلى تدخلات لها أولوية أثناء الأزمة وأخرى تدخلات بعد الأزمة وذلك على النحو التالي:

1) التدخلات التي لها أولوية أثناء الأزمة:

1. حشد الجهود والموارد للسيطرة على الفيروس ودعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية حتى لا تتفاقم خسائره البشرية والاقتصادية.
2. دعم ومساندة القطاع الخاص الذي يساهم بنحو 70% من الناتج و77% من التشغيل خاصة الإنتاجي منه حتى يتمكن من الاستمرار والاحتفاظ بالعمالة من خلال:
   - دعم الأجور سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المقاصة لمستحقات الدولة.
   - مزيد من الإعفاءات المالية مثل إعفاء جميع الشركات لمدة محددة من ضريبة كسب العمل والتأمينات الاجتماعية، وإعفاء المصانع من قيمة الرسوم المفروضة على الطرق،

[1] **تعتبر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية بدءاً من أدم سميث مروراً بكينز وحتى نظريات النمو الداخلي التي عظمت من دور رأس المال البشري كمحدد للنمو. وما اتفق عليه الغالبية هو أن الإنفاق الحكومي على القطاعات ذات الأولوية وهي التعليم والصحة والبنية التحتية كلها مجالات تدعم النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري.**

وتأجيل مدفوعات الكهرباء والمياه والغاز، والإسراع في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخصيص الأراضي للنشاط الصناعي. (اتحاد الصناعات المصرية 2020)

- استمرار توفير التيسيرات التمويلية حتى تنتهي الأزمة

3. توسيع نطاق المساندة الحكومية لتشمل باقي القطاعات المتضررة الأخرى ومنها على سبيل المثال قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية الذي يساهم بما يتجاوز 10% من الناتج و15% من التشغيل، وذلك نظراً لما يواجهه القطاع من توقف نشاطه نتيجة للأزمة وتباطؤ الطلب على منتجاته خاصة في ظل ارتفاع الفائدة على شهادات بنوك القطاع العام. وقد يتضمن ذلك سرعة صرف دفعة من مستحقات المقاولين حتى يتمكنوا من الاستمرار وصندوق للطوارئ للعاملين يمكن من خلاله تحمل تكلفة أجازات العمالة في حالة الإصابة. (American Chamber of Commerce in Egypt,2020)

4. مساندة موجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل ما يزيد عن 90% من إجمالي المنشآت في مصر.

5. حزم سياسات لدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركا للنمو وآلية لتحقيق التحول الرقمي خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات ومنها العمل، والتعليم والخدمات المالية، والبنوك، والخدمات الحكومية. لذلك يعتبر جزء رئيسي من البنية التحتية بمفهومها الواسع خاصة وأنه ظل محققا لمعدلات نمو مرتفعة أثناء الأزمتين السابقتين ومعدل نمو أكبر خلال الأزمة الحالية .

6. إزالة العقبات أمام التجارة الإلكترونية لكونها أحد مجالات تنشيط التجارة خاصة في ظل الإجراءات الاحترازية وتباطؤ الطلب

7. ضمان الحد الأدنى من الدخل للفئات التالية:

- المتضررين من الأزمة من خلال استمرار تقديم منحة العمالة غير المنتظمة طالما الأزمة مستمرة
- الفقراء ويمثلوا 32.5 % من إجمالي السكان[1] وذلك من خلال استمرار برامج الدعم النقدي المختلفة طالما استمرت الأزمة خاصة وأنه من المعروف أن الشرائح الدخلية الدنيا ميلها الاستهلاكي أعلى.

[1] وفقا لأحدث بيانات لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2019.

- تقديم إعانة بطالة للمتعطلين نتيجة توقف أنشـــطتهم والعائدين من الخارج بعد دراســـة أوضاعهم المعيشية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات السابقة تتطلب تفعيل المشاركة الحقيقية ما بين الدولة والمجتمع المدني بحيث يكون المجتمع المدني داعماً لدور الدولة ومكملاً لها في تنفيذ الأهداف السابقة.

ويضاف إلى ما سبق ضرورة تدبير موارد إضافية لتمويل الإنفاق العام المتزايد في ظل الأزمة ويمكن أن يكون ذلك من خلال ما يلي على سبيل المثال:

- دراسة إمكانية الاستفادة من آليات التمويل السريع للطوارئ والتي تتيحها المنظمات الدولية لأعضائها ومنها صندوق النقد الدولي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة مع ضرورة التأكيد على الشفافية في إدارتها وتوجيهها للقطاعات الأكثر احتياجاً في هذه الأزمة وهي القطاعات الإنتاجية والقطاعات المحركة للنمو، والصحة والتعليم.
- إعادة توزيع مخصصات الأنشطة التي توقفت نتيجة الأزمة مثل مخصصات الفعاليات الرياضية لوزارة الشباب والرياضة، ومخصصات الإنتاج الفني لوزارة الإعلام، ومخصصات الآثار والسياحة، وغيرها.
- إعادة النظر في توزيع النفقات العامة للدولة، وتحديداً الباب السادس في الموازنة العامة للدولة، وتوجيهه نحو دعم الأنشطة الإنتاجية والرعاية الصحية
- تعديل المنظومة الضريبية لتوسيع الضرائب على الثروة وإعادة توجيه الموارد لتمويل القطاعات المتضررة ويقترح في هذا الصدد:
  - التوسع في الضرائب على الثروة
  - تفعيل سياسة (Cross Subsidy)، وذلك عبر زيادة الضرائب على بعض القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً استهلاكية غير ضرورية ذات رواجاً مثل التبغ والدخان.

2) **أما بشأن التدخلات بعد الأزمة فيقترح التركيز على ما يلي:**

- العمل على وجود إطار واضح ومستقر للسياسات الاقتصادية الكلية بأهداف استراتيجية تدفع محفزات الإنتاجية الكلية وتخدم عليها كافة السياسات الاقتصادية وقاعدة بيانات محدثة ومتاحة عن كافة المتغيرات.

- التعجيل بإطلاق استراتيجية الإحلال محل الواردات مع ضرورة أن يتم تحديد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بناءً على دراسة جدوى اقتصادية.
- مزيد من الجهود لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال:

-توضيح حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهو أمر ينعكس على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ودافعيتهم لاتخاذ قرار الاستثمار.

-إصلاحات عاجلة لمعوقات بيئة الأعمال (الإجراءات- التراخيص- الضرائب – الجمارك.....)

- مراجعة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري:

على مستوى الخطة الاستثمارية للدولة:

- يتم توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة بدلاً من تركزها في الأنشطة الاستخراجية والأنشطة العقارية
- زيادة نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محرك رئيسي للنمو
- يكون لقطاع الصحة مخصصات تسمح برفع كفاءته

على مستوى مخصصات النفقات بالموازنة العامة للدولة:

- مراجعة مخصصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي بحيث يكون لهما الأولوية في الإنفاق العام باعتبارهم أهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- منظومة صحية تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية بأعلى جودة وبأقل تكلفة خاصة للفئات الفقيرة والتي تمثل نحو 32.5 % من إجمالي السكان وفقا لمسح الدخل والإنفاق لعام 2019.
- منظومة حماية اجتماعية للعمالة غير المنتظمة والعاملين بالقطاع غير الرسمي تكفل لهم الحياة الكريمة خاصة في أوقات الأزمات.
- مراجعة قوانين العمل وما يرتبط به من قوانين التأمين الصحي والاجتماعي لتضمين الأنماط الجديدة وتحديدا فيما يتعلق بالعمل عن بعد وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات للعاملين وأصحاب الأعمال خاصة وأن هذه الأنماط لها مزايا من توفير جزء من النفقات الرأسمالية وكذلك النفقات التشغيلية التي تعد جزء من الأعباء المالية للمؤسسات.

خاتمة

خلصت الورقة إلى أن الأزمة الحالية قد تؤدي إلى تداعيات تفوق في شدتها أي أزمات سابقة مرت بها مصر بل والعالم أجمع. أحد هذه التداعيات الهامة هو الدخول في ركود اقتصادي عالمي وما يتبع ذلك من تراجع في معدل النمو الاقتصادي العالمي ولكافة الأقاليم ومنها مصر.

وقد أثرت الأزمة سلباً على العديد من المتغيرات وقطاعات الاقتصاد المصري، لذا بادرت الدولة باتباع سياسات للحد من تراجع النمو، ولتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة وكلها إجراءات هامة ومطلوبة، إلا أنه من المبكر دراسة أثرها، ولكن من المتوقع في ظل ارتفاع عدم اليقين المصاحب للأزمة وارتفاع سعر الفائدة حتي بعد تخفيضه أن يكون تأثير السياسة النقدية محدود على الاستثمار الخاص وبالتالي يظل المجال مفتوحاً أمام دور أكبر للسياسة المالية من خلال الاستثمارات العامة، إلا أن تضخم حجم الدين الإجمالي سيظل مكبلاً لها، وبالتالي يكون لإعادة تخصيص الموارد الدور الأهم في هذه الأزمة بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من التيسيرات المالية المتاحة من المؤسسات الدولية لمواجهة الطوارئ.

وتقترح الدراسة مجموعة من التدخلات التي لها أولوية أثناء الأزمة وهي السيطرة على الفيروس من خلال دعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية. واستمرار توفير الحد الأدنى من الدخل للفئات المتضررة من الأزمة ومنها العمالة غير المنتظمة وأخيرا، مساندة مستمرة للقطاعات المتضررة.

وفيما يتعلق بتدخلات ما بعد الأزمة: تعتبر الأزمة بمثابة فرصة لإعادة الأولويات الخاصة بالإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتوجيه الأولوية نحو قطاعي الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار باعتبارهما الأساس لتحقيق أي تنمية منشودة وأهم محفزات للنمو في الأجل الطويل. كما تعد الأزمة فرصة أيضاً للتعجيل بإطلاق استراتيجية الإحلال محل الواردات وكذلك لتنفيذ الاستراتيجية القومية للتحول الرقمي، إلا أن الأمر يتطلب تبني سياسات تستهدف دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركاً للنمو خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات، ومنها العمل والتعليم والبنوك والخدمات الحكومية. لذلك يعتبر جزء رئيسي من البنية التحتية، خاصة وأنه ظل محققاً لمعدلات نمو مرتفعة أثناء الأزمتين السابقتين ومعدل نمو أكبر خلال الأزمة الحالية.

وأخيراً، يتطلب الخروج من الركود الاقتصادي مراجعة الفلسفة وراء السياسة الاقتصادية الكلية بشكل عام وتوجيه بوصلتها نحو محفزات الإنتاجية الكلية التي تعتبر المخرج المضمون لتحقيق مستويات ومعدلات نمو مرتفعة في المدي الأبعد.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- اتحاد الصناعات المصرية، (2020)، ورقة اتحاد الصناعات المصرية بشأن الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي والصناعة المصرية ".
- البنك المركزي المصري، بيانات لجنة السياسة النقدية خلال شهري مارس وأبريل 2020 .
- صندوق النقد العربي، (2020)،" التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، أبريل
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)، " راي في أزمة: قطاع السياحة في مصر"، العدد 3، مارس.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)، " راي في أزمة: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر"، العدد 8، أبريل.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (2020)،" التأثير المتوقع لوباء كوفيد 19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي"، راي في أزمة العدد 2.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (2020) " تداعيات فيروس COVID 19" على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري: السيناريوهات المحتملة وآليات المواجهة"، أبريل 2020.
- وزارة المالية، (2020)، البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2020/ 2021: موازنة مساندة للنشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، أبريل.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- American Chamber of Commerce in Egypt, (2020),” Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt’s Economy “, Research note, March.
- Giebel.M, and Kraft.K, 2015, “The Impact of the Financial Crisis on Investments in Innovative Firms, ZEW.
- Furceri.D, and Mourougane.A, 2009, “The Effect of Crises on Potential Output: New Empirical Evidence from OECD Countries, Economic Department Working Papers No. 699.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI), (2020), COVID-19 and the Egyptian economy :Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances”, Regional Policy Note 04, March.
- International Labor Organization, (2020),” COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses”, ILO.
- International Monetry fund, (2020),” Global Economic Outlook: the Great lockdown”, April, 2020.

- Ibrahim. M. A. (2010), Employment and Unemployment in Egypt: a System Dynamics Approach, *Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Philosophy in System Dynamics*, Department of Geography.
- Mckinsey& Company (2020),” -19: Implications for business: Implications for business, March.
- OECD Interim Economic Assessment, (2020),”Coronavirus: The world economy at risk”, OECD, March.
- Qi-Fan,W.,xiao-qian,N.,Jiong,Y. (2005), Advantages of System Dynamics Approach in Managing Project Risk Dynamics, Journal of Fudan University (Natural Science), 44 (2).
- Shahin.H, 2010, “Estimation of Egypt’s Potential Output and Output Gap, Presented in 6th Eurostat Colloquium on Modern Tools for Business Cycle Analysis: the lessons from global economic crisis,
- Surico, P & Andrea, G. (2020),” The Economics of a Pandemic: The Case of COVID-19”, London Business School.
- Yilmaz, G. (2018),” Composition of Public Investment and Economic Growth: Evidence from Turkish provinces 1975- 2001”, Institute of Public Finance, Public Sector Econmics Vol.42, 2 PP.187-214.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

- صندوق النقد الدولي: http:// www.imf.org
- البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: https://www.capmas.gov.eg
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: https://www.mop.gov.eg
- وزارة المالية: https://www.mof.gov.eg/